

غاية المطلب في اشتراط الواقف عود النصيب الى اهل الدرجة
الاقرب فالاقرب للعلامة المحقق والفهامة المدقق
خلاصة الاشراف من آل ياسين آل عبد مناف
المرحوم السيد محمد طابدين الحسيني رحمه الله
تعالى امين

غاية المطلب في اشتراط الواقف عود النصيب الى اهل الدرجة
 الاقرب فالاقرب للعلامة المحقق والفهامة المدقق
 خلاصة الاشراف من آل ياسين آل عبد مناف
 المرحوم السيد محمد عابدين الحسيني رحمه الله
 تعالى امين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفق من شاء من الواقفين * على شروط الواقفين
التي لم تزل العلماء فيها متحيرين واقفين * وارشدهم بنور الفكر الساطع
والفهم البارع * الى العمل بنصوصهم التي هي كنصوص الشارح
والصلاة والسلام على نبيه الذي حبس نفسه الزكية في سبيله * ووقف
على محجة طريقه * لايضاح برهانه وثبوت دليله * وعلى اهل واصحابه
الذين تولوا عامة اموره * وصاروا نظارا على شريعته بساطع نوره
صلاة وسلاما دائمين ما وكف واكف * ووقف واقف (وبعد) فيقول
العبد المفتقر الى مولاه * الواثق بعفوه وكرمه ورضاه * محمد امين بن عمر
عابدين * غفر الله تعالى ذنوبه * وملا من زلال العفو ذنوبه * قد
ورد على في شهر رجب الفرد سنة تسع واربعين وماتين والاف من
طرابلس الشام سؤالا اضطربت آراء العلماء قديما وحديثا في جوابه
وتحيرت الافهام في تغيير خطائه من صوابه * فاردت ان اوضح كلام
كل من الفريقين * وابين لاسماء السلم الطريقين * وازيل الخفا من
البين * بما تقر به العين * على حسب ماظهر لفكري القاتر * ونظري
القاصر * متجنباً حفظ النفس والهوى * مستعيناً بخالق القدر والقوى
وجعت ذلك في ورقات (سميتها) غاية المطلب في اشتراط الواقف
عود النصيب الى اهل الدرجة الاقرب فالاقرب (فاقول) حاصل
السؤال في وقف من شروطه ان من مات عن غير ولد ولا
ولد ولا نسل ولا عقب عاد ما كان بيده الى من في درجته وذوي
طبقة من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى الميت
مات امرأة اسمها زبيب عن اولاد شقيقةها كاتبة وسعيدة وفي
(درجتها)

درجتها حوى بنت عمها على وابن عمها عمر وهو عبد القادر فهل يعود نصيب
 زينب لاولاد شقيقتيها اذ هم رحم محرم وليكون شرط الاقربية متأخرا عن
 الدرجة فينسحقها ويعتبر التأخر ويكون العمل بما افتي به العلامة
 الشيخ خير الدين الراملى ثانيا من اعتبار الاقربيه حيث اعتمد على
 ذلك ورجع عما افتي به اولا من اعتبار الدرجة كما هو مبسوط في فتاويه
 ولا شئ والحالة هذه لاهل الدرجة المذكورين حيث تقرر ان العام نص
 في اغراضه يعارض الخاص فينسحقه اذا كان متأخرا كما في هذه الحالة
 ام لا افيدوا الجواب (هذا) حاصل ماورد من السؤال بعبارة مطولة
 (وورد) معه ورقة اخرى ذكر فيها صور اجوبة متعددة منها جواب
 مفتي الاديب السيد عبد الفتاح بن عبد الله افندي النقشبندى باعتبار
 الاقربيه والغاء الدرجة حيث قال يعود نصيب هذه المتوفاة الى اولاد
 شقيقتيها لكونهم اقرب اليها والى غرض الواقف قال في الفتاوى الخيرية
 ثم نقل عبارة الخيرية بطوائف وحاصلها ان الواقف شرط في وقفه نظير
 ماضى وانه توفيت امرأة عن غير ولد ولا نسل ولها اولاد عم في درجتها
 وابن اخت لاب انزل بدرجة * فاجاب بانه يتقل نصيبها لابن اختها لكونه
 اقرب وقال ان هذه الصورة تنفع كثيرا في كتب الاوقاف وفيها تعارض اذ
 قوله عاد ذلك على من هو في درجته يقتضى اعتبار الدرجة مطلقا سواء
 كان من فخذ اولاد وقوله الاقرب فالاقرب الى التوفى يقتضى عدم اعتبارها
 وصرفها الى الاقرب اليه وان كان انزل درجة لكن رأينا قوله الاقرب
 فالاقرب الى التوفى متأخرا عن قوله بصرف على من كان في درجته
 فينسحقه او نقول تنقيد الدرجة بالفخذ ولا يكون ناسخا اعلا للكلام منها
 امكن ثم نقل في الخيرية عن السبكي عبارة طويلة حاصلها التوقف في
 الحكم لتعارض هذين الامرين بلا مرجح وانه اذا رجع الى المعنى يظهر
 ان تقدم الاقرب الى الميت اقرب لمعاصد الواقفين ثم قال في الخيرية
 واقول المصريح به في كتبنا متونا وشروحا وفتاوى لا يدخل في اسم القرابة

الا ذوالرحم المحرم عند ابن حنيفة فلا يدخل ابن اعم في قوله الاقرب
 فالاقرب الى المتوفى لانه رحم غير محرم وابن الاخت رحم محرم فيدخل
 فيه ويصرف اليه بصريح كلام الواقف والله تعالى اعلم انتهى (وذكر)
 هذا المجيب بعد نقله عبارة الخيرية بطوائها ان والده اجاب كذلك وفي
 هذه الورقة انه اجاب بذلك ايضا محمد افندي الحسيني الخلقوني مفتي القدس
 الشريف وانه نقل في فتاواه ماني الخيرية وافتي بذلك ايضا السيد
 عبد المولى ابو الفوز مفتي دمياط ونقل في جوابه كلام الخيرية وكذلك
 اجاب احمد افندي التميمي الخليلي ومحمد علي افندي الكيلاني مفتي حماه
 والشيخ محمد البرزى مفتي صيدا وانه قد سئل قديما عن مثل هذه الواقعة
 الشيخ عبد الله افندي الخليلي مفتي طرابلس الشام قديما كما هو مصرح في
 فتاويه المشهورة وذكر عبارته في فتاواه وحاصلها متابعة ماني الخيرية
 من اثبات التعارض والترجيح للشرط المتأخر وهو اعتبار الاقرب مطلقا
 لغرض الواقف وكون القرابة لا يدخل فيها الا ذوالرحم المحرم (قالت)
 فانت ترى ان جميع هؤلاء المفتين تابعوا الخير الرمي (والذي) يظهر
 خلافه (اما دعوى التعارض) فهي ممنوعة فان الواقف شرط عود
 نصيب المتوفى عن غير ولد ولانسل الى من في درجته وذوى طبقته
 قلنا من عام يشمل جميع ما يساويه في درجته الاستحقاقية الاقرب اليه
 نسبا والابعد ثم خصص الواقف ذلك العموم بقوله يقدم في ذلك الاقرب
 فالاقرب فاسم الاشارة في قوله في ذلك راجع الى العود الذي تضمنه
 يعود اي يقدم في ذلك العود او هو راجع الى الدرجة باعتبار المذكور
 او الى من وعلى كل فقد اعتبر الاقرب في الدرجة وهو الموافق للعرف
 وعادة الواقفين ايضا وايضا فان لفظ الاقرب افعال تفضيل محذوف الصلة
 والاصل الاقرب منهم فالاقرب وصغيره عائد الى اهل درجته وذوى طبقته
 لانه اقرب المذكور لا الى جميع اهل الوقف الا ترى انه لو قال عاد نصيبه الى
 اهل درجته وذوى طبقته يقدم في ذلك الاقرب من اهل الوقف
 (فالاقرب)



فالاقرب يكون كلاما ركيكا مستدعيا الغاء ذكر الدرجة واعتبار
الاقرب فقط * ولو حمل على ان المراد بقوله منهم اهل الدرجة فقط
كان كلاما منتظما خاليا عن الالغاء والتناقض ودعوى النسخ وابطال
الكلام موافقا للقواعد العربية والاصولية من عود اسم الإشارة
والضمير على اقرب مذكور ومن اعمال الكلام وعدم اهماله
وقد قالوا ان اعمال الكلام اولى من اهماله وهذا ايضا هو الموافق
لعرف الناس (و) قالوا ان كلام كل عاقد وحالف وواقف يحمل على
عادته وان لم توافق اللغة كيف وقد وافق كلامه هنا القواعد العربية
والاصولية كما ذكرنا فقد ثبت بما ذكرنا تخصيص الاقرب بمن في الدرجة
وانه خرج تفسيرها لصدر الكلام (و) قد ذكر في الذخيرة انه لو وقف
على اقربائه وانسأله وارحامه يعتبر فيهم الجمع عند ابن حنيفة وعندهما
يشمل الواحد ولو قال على اقربائه وارحامه الاقرب فالاقرب لا يعتبر الجمع
بلا خلاف لان قوله الاقرب فالاقرب خرج تفسيرها لصدر الكلام فتكون
العبارة له وانه اسم فرد فيتناول الواحد انتهى وهنا كذلك فان لفظ
من في درجته عام فكان ذلك تخصيصا لذلك العموم فهو مشروط واحد
لا مشروطان متعارضان نظير قوله تعالى (ولله على الناس حج البيت من
استطاع اليه سبيلا) فان الثاني خصص عموم الناس بالاستطاع منهم
ولم يقل احد ان هذا من قبيل المعارض والنسخ لان النسخ انما يكون
بما ينال المتسوخ متراخ عنه ولا بد في النسخ من عدم امكان التوفيق بين
الكلامين فيعدل عن الكلام الاول ويجعل الثاني ناسخا له والتخصيص
اذا قلنا انه ناسخ للعموم تكون معارضته لبعض ما في ضمن العام وهو
ما اخرج من المخصص فالتخصيص هنا اخرج المساواة بين الاقرب نسبيا
والابعد من في الدرجة الاستحقاقية واثبت تقديم الاقرب نسبيا الى
التوفى على الابعد من في الدرجة ايضا لامطلقا فبقى كلام الواقف
مشروطا واحدا وهو دفع النصيب الى من في درجة التوفى مخصصا

بكونه اقرب اليه نسبا فاذا وجد في درجته ابن عمه وابن ابن عم ابيه
 يعطى نصيبه لابن عمه لكونه اقرب اليه من ابن ابن عم ابيه بعد تساويهما
 في الدرجة ولو كان له ابن اخ انزل منه بدرجة لا يعطى شيئا لان الواقف
 اما بشرط الاقربية في الدرجة لامطلقا فاعطاء ابن الاخ ترك للعمل
 بشرط الواقف لان الواقف هكذا شرط (واما دعوى) ان غرض
 الواقف الدفع للاقرب وغرض الواقف يعمل به فذلك اذا ساعده اللفظ
 لامطلقا وهذا اللفظ لا يساعد على انه لو كان هذا غرض الواقف لم
 يشترط الدرجة بل كان يقول يدفع نصيبه للاقرب الى التوفي فالاقرب
 من اي درجة كان فلما خصص الاقرب بكونه من اهل الدرجة علمنا
 انه لم يرد مطلق الاقرب بل اراد الاقرب الخاص وهذا مما لا يخفى على احد
 (واما دعوى) ان القرابة لا يدخل فيها الا ذوات رحم المحرم عند ابن
 حنيفة فهي مسلمة ولكن ليس في صورة السؤال الذي سئل هو عنه
 لفظ القرابة ولا في سؤالنا ايضا وانما فيها العود الى الدرجة الاقرب
 فالاقرب ولفظ الاقرب لا يختص بالقرابة الا ترى ان لفظ القرابة لا يدخل
 فيه الاصول والفروع فاذا وقف على قرابة وله اب او ابن لا يدخل
 فيه كما نص عليه في وقف الخصاف والاسعاف والذخيرة وعامة كتب
 المذهب (قال) في الذخيرة لقوله تعالى الوصية للوالدين والاقربين
 عطف القريب على الوالد والشيء لا يعطف على نفسه ولان اسم القريب
 ينبي عن القرب وبين الوالدين والمولودين بعضية تنبي عن الاتحاد
 دون القرب انتهى (ثم) قال واذا وقف على اقرب الناس منه وله
 ابن او اب دخل تحت الوقف الابن لانه اقرب الناس اليه ولو وقف على
 اقرب الناس من قرابته لا يدخل تحت الوقف لانه اعتبر الاقرب من قرابته وابنه
 وابوه بسا من قرابته وفي الاول اعتبر الاقرب اليه والابن اقرب اليه انتهى
 ومثله في الاسعاف وغيره فقد علم بهذا ان لفظ الاقرب ليس بمعنى
 لفظ القرابة لما استشهد به الخبر ازمى على مدعى لا يدل له بوجه
 (اصلا)

اصلا (فان قلت) ان ما ذكرته يدل على ان لفظ الاقرب لا يدخل فيه الوالد والوالد ويمكن ان يكون خاصا بالرحم المحرم كما قال الخبزي (قلت) ان الخبزي لم ينقل ان الاقرب خاص بالرحم المحرم بل نقل ذلك في لفظ القرابة فعلمنا انه قاس لفظ الاقرب على لفظ القرابة وقد علمت تغايرهما وانهما ليسا بمعنى واحد على انه صرح في شرح درر البحار وشرح المجمع المكي عن الحفائظ انه او ذكر مع لفظ اقرباي وارحامى الاقرب فالاقرب لا يعتبر الجمع اتفاقا لان الاقرب اسم فرد خرج تفسير الاول ويدخل فيه المحرم وغيره ولكن يقدم الاقرب لصريح شرطه انتهى (فهذا) صريح فيما قلناه وبه يعلم ان الخبر الرأى سبق نظره في ذلك وان تبعه من تبعه فان العلامة الخبزي وان كان علما في التحقيق وسعة الاطلاع وهو عمدة المتأخرين وجميع من بعده يستندون اليه لكنه غير معصوم ويأبى الله العصمة لكتاب غير كتابه وقد وقع في فتاواه سقطات وهفوات محصورة نهت بحول الله تعالى على اكثرها بهامش نسختي ومنها هذا المحل وذكرت بعضها في حاشيتي رد المختار على الدر المختار وفي العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية وقد قيل (كفى المرء نبلا ان تعد معائبه) واذا كان المجتهد يخطئ وبصيب فابالك بمن دونه فهذا لا ينقص من مقامه رحمه الله تعالى ونفعنا به واعاد علينا وعلى المسلمين من بركاته (وانظر) كيف اعتبر في هذا الموضع الاقربى والغنى الدرجة بالسكينة مع انه في موضع اخر اعتبر الاقربى والدرجة معا موافقا لما قررناه وحررناه (بل اعجب) من ذلك انه في موضع اخر الغنى الاقربى بالسكينة واعتبر مجرد الدرجة وسأوى بين اخت المتوفى واولاد عمه معلا لذلك بقوله لاستوائهم في الدرجة فراجع ذلك في سؤال صورته سئل من دمشق فيما اذا انشا رجل وقفه الخ وفي ذلك السؤال ان الواقف شرط ان من توفي منهم ومن اولادهم وانسالهم واعقابهم عن غير ولد ولا نسل ولا عقب انتقل نصيبه من ذلك الى من هو في

درجته وذوى طبقته من اهل الوقف المستحقين له المتاولين ريعه واجوره يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى التوفى منهم الخ فمع هذا الكلام من الواقف الخى الاقربىة بالكتابة (وهو) قول ضعيف في المذهب نص في وقف هلال على انه ليس بشئ وصريح بضعفه في اتفع الوسائل فهذا مصداق ماقلنا من جواز السهو والغلط (والعجب) ممن يتصدى الافتاء مقتصر على مراجعة كتاب او كتابين لا يدري الصحيح من الفاسد ولا الرائج من الكاسد بل هو كخاطب ابل او جارف سيل (هذا) ثم اعلم ان العلامة حامد افندى العمادى مفتى دمشق سابقا مفتى في غير موضع من فتاواه تبعاً لعمه المرحوم محمد افندى العمادى بخلاف ما افق به المرحوم الخير الرملى حيث قال فيها (سئل) في وقف على الذرية من شروطه ان من مات منهم عن غير ولد عاد نصيبه لمن هو معه في درجته وذوى طبقته المتاولين ريعه يقدم في ذلك الاقرب منهم فالاقرب الى التوفى فانت امرأة منهم عن غير ولد وليس في درجتها سوى اولاد ابن خالة امها المتاولين ولها اولاد اخت متاولون انزل منها بدرجة فلن يعود نصيب المرأة المتوفاة المذكورة (الجواب) يعود نصيبها الى اولاد ابن خالة امها المتاولين المرقومين لكونهم في درجتها ومن ذوى طبقتها وليس في الدرجة غيرهم دون اولاد اختها المتاولين وان كانوا اقرب اليها عملاً بما دل عليه كلام الواقف فانه اعتبر الاقربىة المقيدة بالدرجة والطبقة لا مطلق القرابة والله سبحانه وتعالى اعلم كتبه محمد العمادى المفتى بدمشق الشمام الحمد لله تعالى حيث شرط نصيب من مات عن غير ولد لمن في درجته مع قيد الاقربىة وقد علم تساوى اولاد ابن خالة امها في القرب والدرجة يعود نصيبها اليهم والحالة هذه والله سبحانه وتعالى اعلم كتبه الفقير حامد العمادى المفتى بدمشق الشمام انتهى (واجاب) عن سؤال اخر مطول هو نظير ما مر فقال الجواب نعم يعود لمن في الدرجة عملاً بشرط

(الواقف)

الواقف ان من مات عن غير ولد عاد نصيبه لمن هو معه في درجته
وذوى طبقة من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى
فقد شرط الاقربية بعد الاستواء في الدرجة وهو تمام الشرط المقيد
بالدرجة والله سبحانه وتعالى اعلم (ثم) قال رحمه الله تعالى ثم رايت
بعد هذه سنيين جوابا للشيخ محمد بن الشيخ محمد البهنسي شارح الملتقى
موافقا لما ذكرنا (صـورته) فيما اذا شرط واقف ان من مات عن
غير ولد ينتقل نصيبه الى من في درجته وذوى طبقة من اهل الوقف
يقدم الاقرب فالاقرب ذات مستحق يدعى بدر الدين ويده ثلث عن غير
ولد وله بنت خال وخالة لكل منهما ثلث فهل تنتقل حصته لبنت الخال
او للخالة اولهما (فاجاب) رحمه الله تعالى الحمد لله الذي فقه من اراد
به خيرا في دينه * ووفقه لتحرير مسائله وبراهينه * والصلاة والسلام
على مظهر الحق بلا خلاف في دينه * وعلى اله واصحابه الذين مبرزوا
عن الشئ من سميته * وبعد فقد اختلف جوابا من نسب الى العلم
نفسه * ولم ينخش التجري على النارحين يحل رمسه * فكتب اولاً انه
ينتقل ما بيده لخالته لكونها اقرب وغفل عن اعتبار الدرجة والطبقة
قبل الاقربية * وهذا خطأ بين لا يصدر مثله عن له ادنى انانية * ولو
علم شرعا معناها * واشتقاقها لغة ومعناها * لم يصدر منه هذا الغلط
الواضح * ثم نادى على نفسه حيث انه كتب على سؤال آخر انه ينتقل
لبنت الخال بندها فاضح * ثم بلغني انه اراد الجمع بين الجوابين والتوفيق
فذكر اشياء يشكرها من شمس رائحة التحقيق * وبسبب الكلام في الرد
عليه مما لا يليق * فاقول الحق في المسئلة وبالله التوفيق * ان اريد
بالدرجة والطبقة المساواة في النسب الى الواقف وهو الراجح فالحصة
تنتقل لبنت الخال والله سبحانه وتعالى اعلم قاله فقير ذى اللطف الخفي
محمد بن محمد البهنسي الحنفي حامدا ومصليا مسلما انتهى (فانظر) كيف
جهل الحق انتقال حصة المتوفى الى بنت الخال لكونها في درجة المتوفى دون

الخالة وان كانت اقرب اليها من بنت الخال لكونها ليست في درجته بل اعلى
منه بدرجة بحيث كان هذا هو الحق يكون الافتاء بخلافه باطلا خارجا عن
طريق الصواب وقد ظهر لك وجهه بما قررناه سابقا بعون الملك الوهاب
توفيه في التنبية على مسئلة مهمة مناسبة للمقام لا يأس بذكرها لما وقع فيها
من الاوهام واضطراب الآراء بين العلماء الاعلام ذكرتها في تنقيح
الفتاوى الحامدية حاصلها ان الواقف لو شمرط كما مر في السؤال
ومات بعض المستحقين عن غير ولد ولم يوجد في درجته احد ووجد
في اعلى الدرجات ابن الواقف وفي الدرجة الثانية عم المتوفى وخاله
(نقل) في الفتاوى الحامدية عن جد جده العلامة عماد الدين انه افق
بانتقال نصيب المتوفى الى ابن الواقف لكونه اعلا درجة عملا بالترتيب
المستفاد من لفظه ثم دون عمه وخاله لكونهما ادنى درجة من ابن الواقف
(ثم) نقل عن العلامة خير الدين انه قال جوابي كما اجاب به شيخ
الاسلام العماد * نفع الله بعلومه العباد * اذ لا وجه للانتقال الى العم
والخال مع وجود ابن الواقف كتبه الفقير خير الدين بن احمد الحنفي
الازهرى حامدا مصليا مسلما انتهى ملخصا (فانظر) كيف ترك شمرط
الاقربية بالكلية وارجع النصيب الى اعلى الطبقات مع ان العم والخال
اقرب الى المتوفى من ابن الواقف بلا اشكال ومع هذا قال لا وجد الانتقال
الى العم والخال فكيف يسوغ الانتقال الى الاقرب نسبا الادنى درجة
مع وجود اهل الدرجة الذين هم اعلى درجة منه فانه لا شك ان اهل
درجة المتوفى الذين هم اولاد عمه اعلى درجة من اولاد اخيه فالانتقال
الى اولاد العم في حادثتنا اولى من الانتقال الى ابن الواقف لانهم
في الدرجة المشروطة وابن الواقف ليس في الدرجة اصلا وفي كل
من المسئلتين وجد الترتيب المستفاد من لفظه ثم خفيث كان هذا الترتيب
واجب الاتباع فانوجب انتقال نصيب المتوفى في حادثتنا الى اهل
درجته وهم اولاد العم دون اولاد الاخت لكون اولاد العم اعلى درجة
(من)

من اولاد الاخت مع كونهم من اهل الدرجة المشروطة (فهذا) ايضا
يدلك على خلاف ما افتي به المرحوم الخبير الرملي اولا وتبعه الجماعة
المذكورون وعلى انه لا وجه له كما قال في افتائه ثانيا متابعاً للعلامة
الحقق عماد الدين (فان قلت) ان ما افتي به الخبيرى اولا بناء على تعارض
شرطى الواقف وما افتي به ثانيا ليس فيه تعارض لانه لم يوجد في
الدرجة احد اصلاً (قلت) التعارض الذى ادعاه موجود قطعاً
وحيث اعتبر لفظ الاقرب فالاقرب لكونه متأخراً ناسخاً لشرط العود
الى من في الدرجة وجب اعتباره هنا ايضا لانه على دعوى النسخ صار
كان الواقف شرط عود النصيب الى الاقرب فالاقرب من اى درجة
كان فاذا كان الخال والعلم في الحادثة الثانية اقرب من ابن الواقف لزم
على دعواه عود النصيب اليهما لا الى ابن الواقف واذا كان الترتيب
المستفاد من لفظة ثم يقتضى العود الى اعلا الدرجات وانه لا وجه للعود
الى من دونه وان كان اقرب نسباً للمتوفى لزم ان يكون العود الى اولاد
الاخت دون اولاد العم لا وجه له ايضا (وقد) نقل المرحوم حامد افندى
العمادى عن العلامة شهاب الدين العمادى انه افتي بمثل ما افتي به جده
سابقاً وافتي حامد افندى بنظيره ايضا معللاً بكونه اعلى الطبقات ونقل
مثله عن عمه المرحوم محمد افندى العمادى وقال وبمثله افتي احمد افندى
المهمناوى مفتى دمشق والامام المحدث الشيخ ابو المواهب الحنبلى
والعارف الفقيه الشيخ عبدالغنى النابلسى معللين بما ذكر قال كما رأيت
بمخطوطهم الممهودة (لكن) المرحوم حامد افندى افتي في مواضع اخر
متسلسلة ببقاء اعتبار الاقربىة حيث فقدت الدرجة ونقل مثله عن
العلامة الشيخ محمد الخليلى الشافعى في سؤال طويل حاصله ان الواقف
شرط عامر ثم ماتت امرأة اسمها صريم عن غير ولد وليس في درجتها
احد ولا فى ابنيها الا فى الدرجة التى فوقها جماعة من المستحقين
اقربهم اليها خالتها آمنه وفى الطبقة التى هى اعلى من آمنه جماعة ايضا

خالتها اقرب منهم فلن ينتقل نصيب مريم (الجواب) ينتقل نصيبها
 لخالتها فقط عملا بقول الواقف الاقرب فالاقرب دون من في درجة خالتها
 ومن هو ابعد منها لشرط الواقف الاقرب في الدرجة وحيث
 تعذرت الدرجة لفقدتها الغنى قوله لمن في درجته وبقى قوله الاقرب
 فالاقرب فيجب اعماله صوناه عن الالفاظ اعمالا لشرط الواقف ما امكن
 فلا يعطى لمن شارك خالتها في الدرجة لعدم الاقربية ولا لمن هو اعلى
 درجة من خالتها والترتيب بثم لا يشعر باعطاء من هو اعلى درجة فضلا
 عن كونه يفتضيه اذ علو الدرجة ونزولها لا دخل له في الترتيب بثم
 مع قوله على ان من مات منهم الخ الا ترى انه لو مات احد اخوين
 عن ابن ثم الابن عن ابن فان ابن الابن يرث نصيب ابيه المنتقل اليه
 من ابيه عملا بقول الواقف على ان من مات عن ولد فنصيبه لوالده
 فعلم انه لا دخل في الدرجة مع الترتيب بثم بعد قوله على ان من مات
 الخ وهذا ما تلخص من كلام العلامة ابن حجر في الفتاوى وغيرها كتبه
 محمد الخليلي انتهى (ملخصا) قلت) ووافق على ذلك العلامة الشرنبلالي
 فانه الف رسالة رد فيها ما افتي به مفتي الشام العلامة عماد الدين السابق
 وسماعها الابنسام في احكام الانعام ونسب نسيم الشام والذي حط عليه
 كلامه اعطاء النصيب للعم والخال دون ابن الواقف وذكر قريبا مما
 ذكره الخليلي (والماصل) انه اذا كان الواقف شرط ان من مات عن
 غير ولد عاد نصيبه لمن في درجته الاقرب فالاقرب الى المتوفى فهم هنا
 صورتان (احدهما) ما اذا وجد في درجته جماعة وفي درجة غيرها من هو
 اقرب اليه ممن في درجته ينتقل نصيبه للاقرب فالاقرب من اهل الدرجة
 لا لمن في غيرها اذا كان اقرب ممن في الدرجة خلافا لما افتي به
 الخبزي وتبعه من تبعه (الثاني) ما اذا لم يوجد في درجته احد اصلا
 ووجد في غيرها من هو اقرب اليه نسبيا وفي اخرى من هو ابعد
 فقل ينتقل نصيبه الى اعلى الدرجات وان كان من هو اقرب الى المتوفى نسبيا
 (اقرب)

أقرب إليه درجة نظرا إلى الترتيب وبه أفتى المرحوم عماد الدين وشهاب الدين ووافقهما المرحوم الشيخ خير الدين والمهنداري وأبو المواهب الخبلي وسيدى عبد الغنى النابلسي وحامد أفندي العمادى * وقيل تعتبر الأقربيه ولا ينظر إلى الترتيب وبه أفتى حامد أفندي أيضا تبعاً للخبلي والشرنبلالي (وقد) كنت بسطت هذه المسئلة في تنقيح الفتاوى الخامديه وظهر لى فيها خلاف كل من القولين « فأذكر لك حاصل ما ذكرته هناك » وذلك ان الترتيب المستفاد بكلمة ثم لاشك انه انسخ في حق من مات عن ولد وفى حق من مات عن غير ولد كما مر تحقيقه عن الخبلي تبعاً لابن حجر لان الواقف قد شرط انتقال نصيب من مات عن ولد إلى ولده وهذا خلاف الترتيب المستفاد بكلمة ثم ولم يقل احد بإبطال هذا الشرط وكذلك قد شرط انتقال نصيب من مات عن غير ولد إلى من فى درجته وقد عمل العلماء بهذا الشرط أيضا وهذا أيضا خلاف ما اقتضاه الترتيب لان مقتضاه ان لا يعطى احد من هذه الدرجة مع وجود درجة اهل منها لكن الواقف لما شرط انتقال نصيب من مات عن غير ولد إلى من فى درجته الاقرب فالأقرب ووجد احد فى درجته وجب انتقال نصيب ذلك المتوفى إلى اهل درجته الاقرب فالأقرب عملاً بشرطه الذى عارض الترتيب (اما) اذا لم يوجد فى درجة المتوفى احد بقى شرط الترتيب الذى ذكره الواقف بلا معارض لان الشرط الثانى الذى اثبتناه المعارضه وعملنا به وجعلناه ناسخاً للشرط الاول لم يوجد واذا لم يوجد ما شرطه ثانياً وجب انتقال نصيب ذلك المتوفى إلى غلة الوقف وقسمته على جميع من يستحقها فلا يعطى إلى اهل الطبقات مطلقاً بل اذا انحصر الوقف فيهم لان الواقف اذا شرط انتقال نصيب من مات عن ولد إلى ولده ومات واحد من اهل الدرجة العليا عن ولد هو من اهل الدرجة الثانية وبعضهم مات عن ولد ولد هو من اهل الثالثة تكون غلة الوقف منقسمة على اهل العليا وعلى

اولاد من مات منهم عن ولد هو من الثانية او الثالثة وهكذا اذلا شئت انهم
كلهم مستحقون للرابع بشرط الواقف (فاذا) مات احدهم عن غير
ولد وقد شرط الواقف عود نصيبه الى اهل درجته الاقرب فالاقرب
ولم يوجد في درجته احد سار كان الواقف لم بشرط هذا الشرط
في حق هذا الميت واذا لم بشرطه يرجع نصيبه الى اصل الغلة (ولا وجه)
رجوعه الى اعلى الطبقات لان الترتيب المستفاد بهم لم يبطل استحقاق من في
الطبقة الثانية والثالثة بل كلهم مستحقون بشرط الواقف كما قلنا
ولا وجه ايضا الى القول الآخر وهو رجوع نصيب هذا المتوفى الى
الاقرب فقط من اى درجة كان لان الواقف انما شرط رجوعه الى
اقرب خاص وهو الاقرب من اهل درجة المتوفى لامطلاق اقرب فثبت
بطل ما شرطه لا يجوز لنا ان نعمل شرطا من عقولنا خارجا عما شرطه
الواقف الذى تصرف في ملكه بما اراده لانه هكذا شرط وقد مر تحقيق
ذلك (والدليل) على ما قلنا من عود النصيب الى اصل الغلة حيث فقد
شرط الواقف ما قاله الامام الجليل ابو بكر الخصاصف * الذى هو عمدة اهل الوفاق
والخلاف * في مسائل الاوقاف (فقد) قال في كتابه في باب الرجل يجهل ارضه
موقوفة على نفسه وولده ونسله اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على
ولدى وولد ولدى ونسلى وعقبى وما تناسلوا على ان يبدأ بالبطن الاصلى منهم
ثم الذين يلونهم بطنا بعد بطن حتى ينتهى ذلك الى آخر البطون منهم
وكما حدث الموت على احد من ولدى وولد ولدى واولادهم فنصيبه
مردود الى ولده وولد ولده ونسله وعقبه بطنا بعد بطن وكما
حدث الموت على احد من ولدى وولد ولدى ونسائهم وعقبهم ولم يترك
ولدا ولا ولد ولد ولا نسلا ولا عقبا كان نصيبه راجعا الى البطن الذى
فوقهم * قال هو على هذا الذى شرط الواقف * قلت فان لم يكن بقى
منهم احد * قال يرجع ذلك الى اصل الغلة ويكون لمن يستحقها انتهى كلام
الخصاصف (واخبره) في الاسماء بقوله وان قال كلما حدث الموت
(على)

على احد منهم ولم يترك ولدا ولا نسلا كان نصيبه منها راجعا الى البطن
الذى فوقه ومات واحد منهم ولم يكن فوقه احد اولم يذكر منهم من
يموت عن غير ولد ولا نسل شيأ يكون نصيبه راجعا الى اصل الغلة
وجاريا مجراها ويكون لمن يستحقها ولا يكون للمساكين منها شيء الا بعد
انقراضهم لقوله على ولدى ونسلى ابدا انتهى (واختصره) العلاءى في
اندر المختار حيث قال واو قال وكل من مات منهم عن غير نسل كان نصيبه
من فوقه ولم يكن فوقه احد اوسكت عنه يكون راجعا لاصل الغلة
للافقراء مادام نسله باقيا انتهى (فانظر) رحك الله بعين الانصاف
وجانب سبيل الاعتساف * ترى هذا نصا في مسئلتنا فانه لافرق بين
اشتراط رجوع نصيب الميت الى البطن الذى فوقه او البطن الذى هو
فيه فان المراد بالبطن والطبقة والدرجة واحد (فاذا) شرط عود
نصيب المتوفى الى من في درجته الاقرب فالاقرب ولم يوجد في درجته
احد يرجع نصيبه الى اصل الغلة وينقسم معها على جميع المستحقين لها
كما او شرط عوده الى اهل الدرجة التى فوقه اوسكت ولم بشرط
عوده الى احد فانه يرجع الى اصل الغلة كما سمعت نقله صريحاً (والترتيب)
بين الطبقات بكلمة ثم او بما في معناها من قوله طبقة بعد طبقة لا يقتضى
خلاف ذلك (و) من ادعى اقتضاء خلافة فعليه البيان بنقل صريح
يقوى على معارضة ما نقلناه فان من نقلنا عنهم هم العمدة في هذا الشأن
(ومن) قال بعود نصيب المتوفى الى اعلا الطبقات لم يستند الى نقل
وبرهان بل علمه باقتضاء الترتيب المستفاد بكلمة ثم وقد علمت صريح
النقل بخلافه فان قول المخصص على ان يبدأ بالبطن الاعلى منهم ثم
الذين بلونهم بطناً بعد بطن اصرح في الترتيب من مجرد كلمة ثم ومع
هذا لم يخص احداً دون احد بنصيب المتوفى عند فقد شرطه بل ارجعه
الى اصل الغلة وبه علم فساد هذه العلة * وعلى المقلد اتباع المنقول
لا ما يتقدح في العقول * على ان هذا المنقول هو المعقول * كما قررناه

وأوضحناه وحررناه (ومن) قال يعود نصيب المتوفى الى الأقرب من اى درجة كان كالتخليى معلا بان اعمال الكلام اولى من اهماله فكلامه غير مسلم هنا لانه قد صرح بان الواقف شرط الاقربية فى الدرجة بحيث سلم ان المراد بالأقرب من كان من اهل الدرجة فكيف يسوغ له ان يتخطى ما شرطه الواقف ويعطى الأقرب من غير اهل الدرجة فان اعمال الكلام انما يكون اولى فيما اراده المتكلم لافيا اراد خلافه وهنا المتكلم وهو الواقف انما اراد الأقرب من اهل الدرجة باعتراف ذلك القائل (فان قلت) قد افتى الخبى فى فتاواه حيث لم يوجد فى الدرجة احد يعود نصيب المتوفى الى اعلى الطبقات معلا بقوله للانقطاع الذى صرحوا به بصرف الى الأقرب للواقف لانه اقرب لقرضه على الاصح انتهى فهذا يدل على ان ما تقدم عن الخصاف خلاف الاصح (قلت) لم ار احدا من اهل مذهبنا قال ان المنقطع بصرف الى الأقرب للواقف وانما قالوا بصرف للفقرا (و) ما ذكره الخبى مذهب الشافعية فقد ذكر نفسه فى فتاواه ان المنقطع الوسط فيه خلاف قيل بصرف الى المساكين وهو المشهور عندنا والمتظافر على السنة علمائنا ثم قال بعد اسطر فى جواب سؤال آخر وفى منقطع الوسط الاصح صرفه الى الفقرا واما مذهب الشافعية فالمشهور انه يصرف الى اقرب الناس الى الواقف انتهى (فهذا) كلامه نفسه وبه تعلم ان مقاله اولاسبق قلم (على) انه لا يخفى عليك ان مسئلتنا ابست من المنقطع المصطلح عليه لوجود المستحق من اهل الوقف بنص الواقف (و) اذا قال فى الاسماء كما قدمناه يكون نصيبه راجعا الى اصل الغلة ولا يكون للمساكين شىء الا بعد اقراضهم اى المستحقين لقول الواقف على والدى ونسلمهم ابدا انتهى (و) المنقطع انما يكون حيث لم يمكن العمل بشرط الواقف مثاله ما فى الحاجة او وقف على من يحدث له من الولد يصح الوقف وتقسم الغلة على الفقرا فان حدث له ولد بعد القسمة تصرف الغلة الآتية بعد الى هذا الولد ثم قال (ولو)

واو قال على بنى وله ابنان او اكثر فالغلة لهم وان لم يكن له الا ابن واحد
وقت وجود الغلة فنصفها له والنصف للفقراء انتهى * فالامثال الاول منقطع
الاول في كل الغلة والثاني في بعضها * ومثال منقطع الوسط ما في الثانية
ايضا وقف على اولاده وسماهم فقال على فلان وفلان وفلان ثم على
الفقراء مات واحد منهم فانه بصرف نصيبه الى الفقراء وتقام بيان المنقطع
ذكرناه في حواشينا رد المختار على الدر المختار (فقد) ظهر لك بما
قررناه ان المرحوم الخير الزملي سبق نظره في هذه المسئلة ايضا في
موضعين في تسمية ذلك منقطعا وفي جعله حكم المنقطع عند الصرف الى
اقرب الناس الى الواقف (وهذه) المسئلة المسؤل عنها تحتل الكلام
ياكثر مما ذكرنا ولكن ربما يحصل من الاكثار الملل * ومن الملل الوقوع
في الخل * فلنكف عنان القلم عن الجري في مبدائه * آيين تأبين
عابدين حامدين ربنا على احسانه * وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا محمد
النبي الامين وعلى اله وصحبه اجمعين والحمد رب العالمين تهريرا في سلخ
رجب الفرد سنة تسع واربعين ومائتين والالف

طبع في مطبعة معارف ولايت سوربة بدمشق الشام ذات الشجر البسام
بتصحيح الحفيظ ابي الخير عابدين عن خط مؤلفها المرحوم الم
في ٢٧ شوال سنة ١٣٠١

